انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

فيروز سعدة *

ملخص

شهدت منطقة شمال افريقيا خاصة (تونس وليبيا و مصر) تحولات أدت الى الاطاحة بالأنظمة الحاكمة فيها، في ظل هذه التحولات تبنت الجزائر خيار الحذر و الترقب تجاه الحراك الشعبي لاعتبارها تتعامل بحساسية مع كل ما هو اسلامي على خلفية ما عانت منه خلال الأزمة الداخلية التي عرفت بالعشرية السوداء، فالجزائر كانت تخشى من انتقال عدوى الديمقراطية حيث أن سقوط بعض الأنظمة في الدول المجاورة يؤدي الى انتشار موجة الديمقراطية وفقا لنظرية الدومينو فالموقف الجزائري كان متحفظا تفاديا لحدوث سيناريو مماثل لما حدث في تسعينيات القرن الماضي، كما أن الجزائر تعمل على الحفاظ على المبادئ الموروثة التي استمدتها من الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي و التي أسست لثوابت في تعامل الجزائر مع الدول الاخرى ، و هي تفسر بذلك سلوكيات الجزائر تجاه العالم الخارجي و أهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن في ظل التهديدات و المخاطر المنبثقة عن هذه التحولات خاصة المتعلقة بظاهرة الارهاب ووصولها أراضي الجزائر " حادثة منشأة إنتاج الغاز بتقنتورين" ، استوجب ذلك على الجزائر الدخول على خط الوساطة لحل أزمات دول الجوار ، حيث نادت بالحوار السياسي بدل استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق السلام.

* فيروز سعدة باحثة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة حلوان.

Abstract

The North African region in particular (Tunisia, Libya and Egypt) witnessed transformations that led to the overthrow of its ruling regimes, under these transformations, Algeria adopted the option of caution towards the popular movement to consider it sensitive to all that is Islamic against the background of what it suffered during the internal crisis, which called the black decade, Algeria was afraid of the spread of democracy, as the fall of some regimes in neighboring countries leads to the spread of democracy in accordance with the domino theory, the Algerian position was conservative in order to avoid a scenario similar to the events of the 1990s, Algeria was trying to conserve the principles inherited from the liberation revolution against French colonialism, which established the constants in the treatment of Algeria with other countries, and thus explain the behavior of Algeria to the outside world and the most important principle of non-interference in the internal affairs of other States, but under the threats and risks arising from these transformations Especially in relation to the phenomenon of terrorism and its arrival in the territory of Algeria, "the incident of the gas production facility in "Tiguentourine" . This required Algeria to enter the mediation line to resolve the crises of the neighboring countries, calling for political dialogue instead of using military force to achieve peace.

مقدمة

شهدت منطقة شمال إفريقيا أحداثاً عرفت بثورات الربيع العربي، جاءت نتيجة لانتفاضة الشعوب ضد الأنظمة الاستبدادية، ولقد أفرزت هذه الأحداث معطيات أثرت على الاستقرار الأمني لدول الجوار، لم تكن الجزائر بعيدة عنها حيث صنفت هذه الأحداث في خانة الخطر الداهم على النظام السياسي الجزائري خشية وصول عدوى الثورات على نحو يمثل تهديداً لأمن الجزائر التي حاولت استيعاب الموقف من خلال تحقيق السلم الاجتماعي .

ومعلوم أن الجزائر تعتبر دولة محورية في نطاقها الإقليمي كما أن كل ما يحدث إقليمياً في دول الجوار ينعكس على أمنها القومي، ويمكن القول أن البيئة الإقليمية المتوترة تحتم على الجزائر وضع استراتيجية أمنية لمواجهة أي تهديدات محتملة. فالسياسة الخارجية الجزائرية أثناء الحراك السياسي في دول الجوار خاصة في تونس وليبيا، اتسمت بالانكفاء الذاتي كما جاء سلوك السياسة الخارجية الجزائرية متسماً بالضبابية وعدم الوضوح، مما جعلها عاجزة عن التفاعل مع المعطيات الإقليمية الجديدة متمسكة بعقيدة أمنية تقليدية وثابتة، لا تتجاوب مع الأحداث الطارئة على المسرح الاقليمي.

و تحسبا لمآلات نظرية الدومينو اتخذت الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة موقفا مناهظاً لثورتي تونس و ليبيا تخوفاً من أن تنطبق نظرية الدومينو على المشهد السياسي والاجتماعي الجزائري، وتكون تبعات سقوط أحجار الدومينو سقوط سلطة سياسية لازالت تعايش تحدّيا كبيرا أمام ما تشهده الجزائر من تقشّف مالي وأزمات اجتماعية واقتصادية تعيشها البلاد، في ظل تناقص في حجم التأييد الشعبي والدعم الجماهيري للسياسة العامة للدولة، والتي باتت تعبّر عن انفراد بالسلطة والدخول في

مرحلة انسداد سياسي ستشكل العديد من العوائق أمام النظام السياسي القائم ومؤسساته.

تساؤلات الدراسة:

تدور الدراسة حول تساؤل محوري مفاده:

كيف تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية بالتغيرات الإقليمية المحددة أساساً في ثورات الربيع العربي؟ وماهي الخيارات المطروحة أمامها؟

و يتفرع عن هذا التساؤل المحوري تساؤلات فرعية هي:

1. **هل استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية أن تحقق الحد الضروري من التوازن في التعامل مع دول الربيع العربي بصفة عامة ومع ثورتي ليبيا وتونس بصفة خاصة؟**
2. **كيف كانت النزعة المصلحية الأمنية عاملاً حاسماً في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية؟**
3. **كيف تأثرت مواقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ثورات الربيع العربي بالخبرة السلبية للعشرية السوداء؟**

مناهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع المدروس استوجبت الاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج النظمي.

1. المنهج التحليلي:

حيث يتم توظيف هذا المنهج في تفكيك البيانات وتحليلها ثم إعادة بنائها في سبيل الوصول الى معرفة الدوافع والعوامل التي تؤثر على سلوك الاطراف المختلفة ويتميز هذا المنهج بانه لا يكتفي بوصف الظاهرة وانما يسعى الى الغوص في اعماقها ومعرفة طبيعة العلاقات التي تقوم بين اجزائها ومقوماتها المختلفة.

وبتطبيق هذا المنهج على الدراسة فانه يقدم تفسيراً لتأثير التحولات الإقليمية ممثلة في ثورات الربيع العربي على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال توضيح العوامل والدوافع المتحكمة في ذلك.

2. المنهج النظمي:

الذي يعتمد على دراسة الدولة وتحركاتها الخارجية في النظام الدولي كوحدة أساسية للتحليل في مدى زماني ومكاني معين، فهو محاولة للجمع بين دراسة الدولة كوحدة واحدة لتحديد أبعاد سياستها الخارجية وبين المتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على صياغة تلك الدولة لسياستها الخارجية، فالعلاقة في النهاية هي علاقة تأثير وتأثر متبادلة في عملية صنع القرار في مرحلة رسم الدولة لسياستها الخارجية وبين المتغيرات الإقليمية والخارجية التي لها تأثير مباشر على تلك العملية.

من واقع ما سلف تحلل الدراسة انعكاسات التحولات الاقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في محورين يتناول أولهما: الموقف الجزائري الرسمي من هذه التحولات على حين يوضح ثانيهما انعكاسات هذه التحولات على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

أولا: الموقف الجزائري الرسمي من التحولات في منطقة شمال إفريقيا

سار تعاطي الجزائر مع قضايا الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية إثر ثورات الربيع العربي في ذات الاتجاه الذي اعتبره الجميع موقفاً متحفظاً، فموقفها الرسمي ودبلوماسيتها لم يتطورا مع الأحداث، حيث أن التخوف المفرط والتعامل بحساسية مع كل ما هو إسلامي على خلفية ما عرفته الجزائر خلال عشرية الأزمة الداخلية طبع بشكل واضح الموقف الرسمي حيال الثورات، حتى يمكن القول أن الموقف الجزائري الرسمي من أحداث الربيع العربي قد حكمه محددان أولهما:

خارجي مؤداه عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وثانيهما: داخلي مفاده التخوف من انتشار عدوى الديمقراطية الى الجزائر، فإذا كان سقوط بعض الأنظمة في الدول المجاورة قد فتح المجال أمام موجة ديموقراطية إلا أن صعود الاسلاميين مثل وجهة غير مأمونة العواقب، فالجزائر تتخوف من عدوى إسلامية قد ينتجها سقوط أنظمة مجاورة وبالتالي ضرورة الحفاظ على الوضع القائم تفادياً لحدوث سيناريو مماثل لما حدث في التسعينات. هكذا فان النظر إلى الماضي شكّل حاجزاً حال دون حدوث تغيير في الموقف الرسمي للجزائر حيال ثورات الربيع العربي والذي تحدد في الأبعاد التالية [1].

أ) الجزائر في مواجهة ديمقراطية الربيع العربي:

لقد ظهرت العديد من التساؤلات في الأوساط الأكاديمية والاعلامية حول أسباب عدم التحاق الجزائر بموجة الحراك العربي التي شملت العديد من الدول العربية وخاصة دول الجوار الإقليمي كتونس وليبيا ومصر بل تحسباً من هذا الحراك سارعت الحكومة الجزائرية بإجراء سلسلة من الاجراءات الاصلاحية في العديد من المستويات، بقصد تجنب وصول موجة الحراك إليها، فاستخدمت دخل النفط والغاز لتلبية المطالب الاجتماعية. كما أن الصدمة التي عانى منها الشعب الجزائري في تسعينيات القرن الماضي منعت حدوث انتفاضة حقيقية في الجزائر حيث قللت حكومتها من أهمية ثورات الربيع العربي مطلقة عليها مصطلح انتفاضات بدل ثورات كما اعتبرت أن الديمقراطية المفروضة من الخارج تمثلُ خطراً على المنطقة

(1) Edward Mcallister **Immunity to the Arab Spring? Fear, Fatigue and Fragmentation in Algeria**?, New Middle Eastern Studies, N3. 7 January 2013, p12.

العربية برمتها [1]. وهو نفس السلوك الذي اتبعته في التعامل مع احتجاجات يناير 2011 والتي اعتبرتها السلطات الجزائرية مجرد تعبير عن إحباط الشباب الجزائري من غلاء الأسعار، لكن الظروف الحقيقية التي تسببت في غضب الشعب الجزائري تمثلت في الآتي : [2]

1) **انتشار الفساد وانعدام الشفافية:** حيث تعاني الجزائر "الفساد الكبير" في المستويات العليا من الحكم، مثل كبار الموظفين العموميين والإدارة العليا في مؤسسات الدولة. إضافة إلى إساءة الاستعمال للسلطة من جانب البيروقراطيين في الإدارة المركزية والسلطات المحلية. وفي مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، والذي يصنّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام، حلّت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176 بلداً في جميع أنحاء العالم، وفي المرتبة الثانية عشرة من بين سبعة عشر بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. [3]

2) **بطالة الشباب والتهميش:** اذ أن معدلات البطالة مرتفعة، حيث تصل إلى 25% حسب منظمات غير حكومية ، كما يواجه الجزائريون الإقصاء السياسي، حيث تفتقر البلاد إلى وجود نظام سياسي مفتوح، أو منظمات مجتمع مدني فعاّلة، من شأنها إيصال معاناة المواطنين إلى الجهات المسئولة، وهو ما ترتب عليه توجه الشباب الجزائري نحو الانتحار والهجرة غير الشرعية. [4]

([1]) Frédéric Volpi**, Algeria Versus the Arab Spring,** Journal of Democracy, Volume 24, Number 3, July 2013, p 106

([2]) الحسن عاشي، ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار، مجلة السياسة الدولية، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3150.aspx

([3])المرجع السابق.

([4])المرجع السابق.

3) **احتدام التوتّر في الشارع الجزائري:** فعندما اندلعت الاحتجاجات في الجزائر في يناير 2011، كان القرار الذي أصدرته الحكومة في فبراير 2011، والقاضي بإلغاء حالة الطوارئ، يهدف إلى إعادة الهدوء، وإظهار استعدادها للإصلاح. لكن وجود الشرطة في الشوارع ظل على حاله إلى حدّ كبير، واستمرّ الحظر المفروض على تنظيم المسيرات الاحتجاجية في العاصمة. كما أن اللجنة الوطنية للإصلاح السياسي، التي تم إطلاقها في مايو 2011، اقتصرت المشاركة فيها على المقرّبين من النظام الذين لا يتمتّعون بقدر كبير من المصداقية، مما جعل معظم نشطاء المعارضة يخلصون إلى أن العملية تهدف إلى كسب الوقت، وتنفيذ إصلاحات شكلية فقط.

4) **تراجع في مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية** ، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. إضافة إلى مشكلة الفقر فقد أكّدت منظمات غير حكومية إن أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر[1]. كما أن معظم الوظائف التي تم استحداثها خلال العقد الماضي غير مستقرّة، وأجورها زهيدة ولا توفر أي منافع اجتماعية. كما يرفض الكثير من الجزائريين الطريقة غير العادلة في توزيع عائدات النفط والغاز. مع عدم توفر بيئة سياسية وتنظيمية تشجّع على الاستثمار الخاص، والتنويع الاقتصادي، وهي الأمور التي تعدّ ضرورية للنمو والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر. ونتيجة لذلك، لازال قطاع الطاقة يشكّل أكثر من ثلث الناتج المحلّي الإجمالي في الجزائر، وثلثي إيرادات الحكومة، وما يقرب من 98% من الصادرات [2].

([1]) هشام الموفق، ارتفاع الأسعار يلهب الشارع الجزائري، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/1/6

([2]) الحسن عاشي، ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار، مرجع سابق.

وفي محاولة لاستيعاب الغضبة الجماهيرية وعد الرئيس بوتفليقة – في خطاب له في 15 ابريل 2011– بإجراء إصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية، كما تم إطلاق سلسلة من إصلاحات سياسية واسعة في يناير 2012، مسّت مجالات وقوانين الأحزاب السياسية، الانتخابات، الإعلام وكذا قانون الجمعيات وشهدت هذه الإصلاحات توسيع نطاق المشاركة السياسية لطوائف المجتمع الجزائري، وتوسيع هامش الحريات والمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وفتح المجال لتأسيس أحزاب سياسية جديدة[1]، هذا فضلا عن استغلال العوائد النفطية في دعم السلع الأساسية وزيادة الأجور وتشجيع مشاريع الشباب بتقديم القروض و كذلك توفير السكن الملائم [2].

و في رأي العديد من المحللين ساهمت الأزمة الداخلية الجزائرية كثيراً في عدم حدوث تغيير في الجزائر على غرار ما حدث في بعض الدول المجاورة لها، فالجزائريون يفضلون الهدوء الاجتماعي والسلم والاستقرار للبلاد على مسايرة الثورات. ويجد ذلك تفسيراً له في كون الجزائريين ما زالوا يتخوفون من شبح العودة إلى سنين الفوضى والاضطراب إن فتحوا على أنفسهم باب التغيير، فصدمة تسعينات القرن الماضي التي جاءت في أعقاب ثورة سلمية شبيهة بالربيع العربي في أواخر الثمانينيات أدت إلى اندلاع حرب أهلية في الجزائر والتي قتل فيها حوالي 200 ألف شخص في مجازر مروّعة ليست بعيدة عن أذهان الجزائريين فقد كانت بمثابة رادع قوي جعل الكثير من الجزائريين يخافون من المطالبة بإجراء تغيير

(1) طارق عاشور، الاصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 37، 2013، ص ص 38-39.

(2) Louisa Dris-Aït Hamadouche **, L'Algérie Face au Printemps Arabe** : Politiques Méditerranéennes , N°81, 2012, p5 .

جذري رغم المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها [1] ، هكذا حال الخوف من امتداد التطرف الإسلامي إلى الجزائر دون قيام أي ثورة في ظل موجة الربيع العربي ضد نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، الذي رهن مستقبله السياسي بقدرته على سحق هذا التطرف.

ب) الجزائر و احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار

ظلت الجزائر منذ الاستقلال تدافع عن المبادئ التي استمدتها من الثوة التحريرية، وهي التي أسست لثوابت في تعامل الجزائر مع الدول الأخرى وهذه المبادئ متبناة في مواثيق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. وهي تفسر سلوكيات الجزائر تجاه العالم الخارجي، على نحو ما حدده الدستور الجزائري في المبادئ التالية ([2])

1. مبدأ حسن الجوار.
2. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
3. عدم المساس بالحدود الوطنية للدول.
4. رفض استخدام القوة أو التهديد بها لحل الأزمات والنزاعات الدولية واعتماد الحوار و الحل السياسي والطرق الدبلوماسية بديلا عنها .
5. حق الشعوب في تقرير مصيرها.
6. دعم حركات التحرر.

و لعل من أكثر المبادئ التي حرصت الدبلوماسية الجزائرية على احترامها هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي سياسة اعتمدتها الجزائر منذ انتهاء

([1]) بوعلام غمراسة، الثورات العربية تربك السياسة الخارجية للجزائر ،جريدة الشرق الأوسط ، 31 /2011/12،.

([2]) مرسوم رئاسي رقم 16-01، مؤرخ في 7مارس 2016، ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14، ص 9.

أزمة التسعينات وتوقف الحرب الأهلية الجزائرية وانتهاء عملياتها ضد المتشددين، وذلك منعاً لأي مؤثرات قد تصعب من أوضاعها الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، هذا المبدأ الذي جعل الجزائر تتعرض للعديد من الانتقادات بسبب مواقفها تجاه العديد من الدول، فلطالما نادت الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الحفاظ على وحدتها وسيادتها ولقد تجلى ذلك في ظل ما شهدته المنطقة العربية من ثورات عرفت "بالربيع العربي"، اذ ظلت الجزائر متمسكة بهذا المبدأ، ودعت إلى الحوار السياسي والبحث عن الطرق السلمية لحل الأزمات، رافضة التدخل الأجنبي العسكري الذي يؤدي إلى تفتيت الدول والمساس بسيادتها وتعريض المنطقة كلها إلى أخطار كبيرة .

و في هذا السياق يمكن الحديث عن الدور المهم الذي لعبته الجزائر في إصدار توصية الأمم المتحدة المتعلقة بأهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك في دورتها التاسعة و العشرين لعام 1974، هذه الدورة التي ترأسها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بصفته وقتها وزيراً للشؤون الخارجية في حكومة الرئيس الراحل هواري بومدين حيث أكد على تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كونه يضمن الحماية من الضغوطات الخارجية بكل صورها السياسية والعسكرية والاقتصادية و يحول دون النتائج الكارثية ليس على مستوى البلد المعني بالأزمة بل وعلى الدول المجاورة وعلى سبيل المثال تداعيات ما جرى في مالي وليبيا وغيرهما على الأوضاع الأمنية في الجزائر. [1]

بناء عليه رفضت الجزائر العديد من التحالفات العسكرية العربية، فقد غابت عن قائمة "التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب"، التي أعلنتها المملكة العربية السعودية،

(1) مصطفى بوطورة، الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة ،جريدة صوت الأحرار.، 2016/06/26.

كما تحفظت على المشاركة في عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن، وكذا تشكيل قوة عربية مشتركة، التي دعت اليها الجامعة العربية بدعم مصري في مارس 2015، واقتصر حضورها للاجتماعات على ممثلها في الجامعة العربية، نذير العرباوي، بدل قائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح.

وبالمثل رفضت الانضمام إلى التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش في سوريا والعراق، وكذا العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي (على حدودها الجنوبية) مطلع عام 2013. هكذا يؤكد المسؤولون الجزائريون، في كل المناسبات، على هذه المواقف بأنها "مستمدة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها فضلاً عن أن الدستور الجزائري يمنع مشاركة الجيش في عمليات خارج الجزائر وفقا لنص المادة 26 منه.

و في رد على الانتقادات الموجهة الى المواقف السلبية للجزائر ازاء ثورات الربيع العربي اكد وزير الخارجية " مراد مدلسي" على أن الجزائر اتبعت سياسة التدرج في تبني المواقف وذلك "بما يراعي مصالحها الاستراتيجية إما على المستوى الإقليمي أو على المستوى العربي[1].

و يرى المحللون أن هناك العديد من الاسباب التي جعلت الجزائر تلتزم الصمت والتريث في مواقفها تجاه ما يحدث في دول الجوار خاصة في الفترة الأولى قبل أن تحسم النتائج اذ كان من الضروري عدم اتخاذ أي موقف تكون له عواقب سلبية في وقت لاحق، و لعل أهم هذه الأسباب أنها لم تكن مدركةً لما ستحمله المرحلة الانتقالية التي لم تحمل أي نوع من التأكيدات لنوع الأنظمة القادمة وأيديولوجيتها ونظرتها للجزائر والقضايا التي تهمها، ولكن بعد نجاح الثورة التونسية أبدت

(1) وصف موقف الجزائر من الثورات العربية بأنه مسؤول جريدة النصر ، 2011/12/05.

السلطات الجزائرية دعمها للشعب التونسي حيث جاء في خطاب الرئيس بوتفليقة بخصوص تونس: "إن الشعب التونسي أهل للإعجاب بما أبلاه من عزيمة وإقدام على استرجاع زمام مصيره معوّلاً على إجماع وطني لا يتزعزع"[1]

و فيما يخص ليبيا أيّدت الجزائر موقف الاتحاد الأفريقي الداعي إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية في ليبيا وضرورة جمع الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة، وقد جاء هذا التأييد نتيجة للاتهامات التي وجهت للجزائر بخصوص إرسال مرتزقة جزائريين إلى ليبيا، إذ نفت وزارة الخارجية هذه الادعاءات مؤكدة أن دوافع من يروجون لهذه الأنباء الخالية من الصحة هي الاساءة لسمعة الجزائر و دفعها للوقوف مع طرف ضد آخر في أزمة حرب الأشقاء التي تعصف بالشقيقة ليبيا"، كما أكّدت الحكومة آنها كانت دائماً تندد بظاهرة الارتزاق في إفريقيا والعواقب الوخيمة المترتبة على هذه الظاهرة [2].

و بالنسبة للأحداث التي شهدتها مصر والتي سبقت تنحي مبارك فقد أثارت قلقاً كبيراً في كل أقطار المنطقة العربية، حيث ظهرت مخاوف لدى بعض الدول من تطور الأحداث وإلى ما ستؤول إليه الأوضاع في مصر والتي ستؤدي إلى خلق وضع جديد ستمتد آثاره إلى الأنظمة العربية سواء أنظمة الحكم الملكية في الخليج والأردن والمغرب أو الجمهوريات شبه الوراثية في اليمن وليبيا وسوريا، أو تلك الدول التي تعانى نوعاً من القلق وعدم الاستقرار الداخلي مثل الجزائر والعراق. على اعتبار أن هذا سيشجع الكثير من الرافضين لهذه الأنظمة على تغييرها. ولقد تباينت ردود الأفعال بين دول عربية دعمت نظام الرئيس الأسبق مبارك، ووقفت بجانبه كما

(1) بوتفليقة يُجدّد دعم الجزائر للثورة التونسية، جريدة صوت الأحرار،2012/01/14.
(2) الجزائر تؤيد دعوة الاتحاد الإفريقي إلى حوار جامع مع ليبيا، على الرابط:
http://www.panapress.com

عرضت عليه الانتقال إليها والإقامة بها، ودول أخرى ساندت حركة التغيير في الشارع، ودول فضلت الصمت إلى حين وضوح الرؤية وجرى التعامل مع التطورات باعتبار أنها شأن داخلي مع ملاحظة أن معظم البلدان العربية كان يحذوها الأمل في أن تنتهي الأوضاع في مصر إلى الاستقرار وأن تعود الأوضاع إلى طبيعتها. و من بين الدول التي كانت تلتزم الحياد في موقفها واعتبرت أن ما يحدث في مصر هو شأن داخلي هي دولة الجزائر اذ أكّدت على أنها "تحترم إرادة الشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها" [1].

وبعد تنحي مبارك صدر بيان من قبل وزارة الخارجية الجزائرية، يؤكد على تمسك الجزائر بالعلاقات الأخوية والتاريخية التي تربط الشعبين الجزائري والمصري، وجاء في البيان الذي نشرته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أنه "في هذه الفترة الحاسمة التي تمر بها الشقيقة مصر، تؤكد الجزائر بقوة تمسكها بالعلاقات التاريخية والأخوية التي تربط الشعبين الجزائري والمصري"[2]

هذا البيان من وزارة الخارجية الذي جاء هذه المرة مبكراً إزاء التغيير الذي وقع في مصر، مقارنةً بموقفها من أحداث تونس الذي جاء متأخراً كثيراً، حملت عباراته الكثير من "الحذر" في التعاطي مع الثورة المصرية التي فرضت على مبارك التنحي كما لم يتضمن بيان وزارة الخارجية ما يلمح إلى ثورة الشباب في مصر، من منطلق أنه شأن داخلي يخص المصريين وحدهم، ولذلك ركز البيان على مستقبل العلاقات الجزائرية المصرية، بحيث لم تخف الجزائر" تمسكها بقوة" بالعلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الجزائري والمصري، وفي ذلك إشارة على أن التغيير

(1) معتز سلامة، المواقف العربية من ثورة 25 يناير، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 57، 2011. ص 27

(2)جميلة شعير، الجزائر تعرب عن تمسكها بالعلاقات التاريخية مع مصر ،جريدة الشروق ،2011/02/12.

في النظام الذي وقع لن تكون له تأثيرات في طبيعة ونوعية العلاقات التاريخية التي تربط البلدين في المرحلة اللاحقة [1].

منتهى القول أنه يمكن تفسير الموقف الرسمي الجزائري من ثورات الربيع العربي من منطلق أن الثورات بدأت سلمية ولكنها يمكن أن تتوجه إلى العنف وهذا في ظل التجربة المسبقة التي شهدتها الجزائر والتي أدت بدخولها في حرب أهلية دامت عشر سنوات، لذا كان الحرص على التزام أقصى حدود الحياد، وعدم الميل لتأييد أي طرف من أطراف الخصومة، تماشياً مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى و هو احد المبادئ الهامة التي تنهض عليها السياسة الخارجية الجزائرية على نحو ما أسلفنا.

ثانيا: انعكاسات المخاطر والتهديدات على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

كان لابد للتهديدات التي أحاطت بالجزائر من جراء ثورات الربيع العربي أن تنعكس على توجهات سياستها الخارجية في مسارات ثلاث وفق التحليل التالي:

أولا: دعم آلية الحوار بدل التدخل في الشؤون الداخلية

لعل المواقف الثابتة للجزائر بانتهاجها سياسة الحياد وعدم التدخل في القضايا الدولية إلى جانب احترامها لسيادة الدول، أبرزت قوة السياسة الخارجية الجزائرية خاصة على المستوى العربي والإفريقي والدولي اذ نالت مواقف الجزائر تجاه العديد من القضايا إعجاب المجتمع الدولي، إلى حد اللجوء إليها للتوسط لحل العديد من القضايا الدولية، فتاريخ الدبلوماسية الجزائرية حافل بالنجاحات خاصة أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران حيث نجحت في تحريرهم إضافة إلى الوساطة الجزائرية لحل

(1) المرجع السابق.

النزاع العراقي الإيراني في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، الى جانب مواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية ورفضها التام للتدخل الأجنبي في القضايا العربية[1].

من هنا دعمت الجزائر كثيراً الحلول السياسية للخروج من الأزمات، و ذلك بتمسكها باحترام المواثيق الدولية مع تفضيلها الحوار السياسي والمقاربة الاقتصادية على استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق السلام، حيث أن استخدام القوة العسكرية في المنطقة سيغرقها في نزاعات وبالتالي صعوبة الخروج منها[2]. هكذا عرفت الجزائر نشاطاً دبلوماسياً خاصة في الفترة ما بعد ثورات الربيع العربي من خلال مقاربة تدعم فيها الحوار السياسي وترفض التدخل العسكري، فهي تناشد دوما جميع الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية إلى تفضيل الحوار الشامل والمصالحة الوطنية بعيداً عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الوصول إلى الحلول السياسية السلمية التوافقية، ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هي التطورات الخطيرة التي دارت على حدود الجزائر، بسبب الأزمة في ليبيا وتونس وكذا شمال مالي، وقد ركزت الجزائر كثيراً على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمات وتفادي التدخل العسكري وحرصت على إبعاد الخيار العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد مرجحة آلية الحوار في ظل ما يلي من شروط:[3]

- المحافظة على الوحدة الوطنية للبلد المعني.
- الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

([1]) Jean-François Daguzan, Chaos en Libye: Mais Que Fait (et que veut) l'Algérie ?, sur site:http://www.atlantico.fr/decryptage/ 2645385.html

([2]) مصطفى بوطورة، الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة،مرجع سابق.

([3]) محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية بين الاستمرار والتغير، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 48، 2015، ص 110.

- عدم إقصاء أي طرف باستثناء من صدرت في حقهم قرارات من الأمم المتحدة صنفتهم في خانة الإرهاب.
- أهمية التفاهم والتوافق بين كل الفرقاء سواء في الحكم أو المعارضة وإصلاح ذات البين وترك الشعب يقرر ما يراه مناسباً لأن أي تغيير في هذا البلد أو ذاك هو من صلاحيات الشعب المعني وفقاً لمصالحه وأوضاعه وظروفه.
- أهمية تكفل دول الإقليم المعنية بمعالجة أزماتها لأنها أدرى بها وبتعقيداتها من غيرها.
- تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون مع القوى الدولية على أساس المصالح المشتركة وبالقدر ذاته ترفض التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت أي ذريعة.

وعلى ذلك أكّد المسئولون الجزائريون رفضهم للحل العسكري في ليبيا، لأنه سيؤدي إلى عواقب وخيمة كما حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خاصة في أزمة مالي في ظل إصرار فرنسا على التدخل العسكري، وهو ما أدى إلى صحة الرؤية الجزائرية للنتائج السلبية للتدخلات العسكرية التي أفضت إلى انتشار الجماعات الإرهابية على حدود الدول المجاورة لمالي خاصة الجزائر، وبالتالي فشل الاستراتيجية الفرنسية [1] على نحو دعا الجزائر الى إقناع أطراف الأزمة في دولة مالي على التوقيع على اتفاق للسلام والمصالحة، أنهى سنوات من الاقتتال وهو الاتفاق الذي قوبل بالترحيب من كافة القوى الإقليمية والعالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا[2].

(1) أميرة محمد عبدالحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادى التورط العسكري، جريدة الأهرام ، 2015/01/13.

(2)الأمم المتحدة تبارك دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، جريدة المشوار السياسي ، 2015/06/06.

و فيما يخص ليبيا أكّدت الجزائر على ضرورة وأهمية الحوار السياسي لاستعادة الدولة الليبية وحل الأزمة من خلال حوار ليبي–ليبي، فضلا عن ضرورة صياغة مبادرات دولية وإقليمية لإيجاد حل سلمي للأزمة الليبية بعيداً عن التدخلات العسكرية التي أدت إلى عواقب خطيرة على ليبيا وكذا على الدول المجاورة لها. بناءاً عليه أطلقت الجزائر مبادرة عام 2014 تسعى إلى إيجاد مخرج سلمي للأزمة الليبية من خلال حوار شامل يضم كافة القوى الليبية، وتهدف المبادرة الجزائرية إلى جمع الفرقاء أولاً، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذى يشكل خطراً على ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات الدولة وتفعيلها، كما تضمنت المبادرة تحديد المسئوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات من نتائج [1].

و ترجيحا لآلية الحوار أعلنت الجزائر دعمها لاتفاق الصخيرات الموقع في المغرب في ديسمبر 2015 الذي ترتب عليه تشكيل حكومة توافق وطني، كما استضافت قادة الأحزاب الليبية والشخصيات السياسية، للمساعدة على دعم الحوار الليبي. وتواصل العمل لدعم هذه الحكومة قولاً وعملاً وقد كان الوزير عبد القادر مساهل أول وزير عربي يزور طرابلس بعد انتقال حكومة التوافق إليها من تونس. كما ثمن مبعوث الأمم المتحدة "برنادينو ليون" في زيارة له للجزائر في أغسطس 2014 تعاون الجزائر مع بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا من أجل استعادة السلم والأمن بها[2].

(1) الجزائر: يجب أن تكون دول جوار ليبيا طرفًا في حل الأزمة، جريدة الدستور ، 2016/12/19،.
(2) الجزائر تؤكد على موقفها الثابت برفض التدخل الخارجي لحل الأزمة الليبية، على الرابط:
http://www.raialyoum.com/?p=616645

و في ذات السياق المحبذ لآلية الحوار قام الرئيس بوتفليقة بالوساطة بين كل من رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي ورئيس حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي حيث استقبلهما في زيارتين منفصلتين قاما بها إلى الجزائر في سبتمبر 2013 في محاولة منه لتنفيس الاحتقان بين أكبر حزبين سياسيين في تونس، فدخول الجزائر على خط الوساطة فرضته العديد من العوامل وخاصة ملف الإرهاب الذي ألقى بظلاله في المدة الأخيرة على منطقة الساحل والصحراء فلا تستطيع الجزائر أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تمدد الخطر الإرهابي نحوها في ظل صراع القوى السياسية التونسية.

هكذا يتضح رفض الجزائر التام للغة السلاح و التدخلات الأجنبية مرجحة آلية الحوار بين الفرقاء في كل من تونس و ليبيا للتوصل الى تسوية سلمية للأوضاع المضطربة بهما.

ثانيا: التنسيق الأمني

كان للأحداث المتسارعة التي عرفتها دول الجوار تداعيات خطيرة على الأمن القومي للجزائر وأمام هذه التهديدات المتصاعدة، حاولت الجزائر التعامل مع الوضع الأمني بحذر اذ عملت على تكثيف التنسيق الأمني والاستخباراتي مع كل من تونس وليبيا حيث فشلت المنظومة الأمنية في الدولتين في مراقبة الحدود مع عدم وجود خبرة تساعد على استتباب الأمن أمام مخاطر أمنية كانتشار الجماعات المسلحة إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة، وبذلك لجأت الجزائر إلى تفعيل دور الجيش بتكثيف وجوده على الحدود. كما كانت حادثة الاعتداء على المنشأة الغازية بتيقنتورين مظهراً من مظاهر التحديات الأمنية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الربيع

العربي والتي تعين على الجزائر التعامل معها بمنظور أمني شامل وليس بمنطق خطط أمنية ظرفية ومتقطعة[1].

وفي ظل تصاعد التحديات الأمنية على الجزائر بعد ثورات الربيع العربي خاصة في دول الجوار، رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لمواجهة تلك التحديات وهو ما فرضه متغيران رئيسيان [2] الأول: العنف المتزايد والعمليات الإرهابية التي تشنها الجماعات المسلحة في تونس على الحدود مع الجزائر، والثاني: هو تجدد القتال في ليبيا وسيطرة جهاديين مقربين من جماعة "داعش" على مناطق واسعة فيها، مما وضع صانع القرار في الجزائر أمام حتمية رفع ميزانية الدفاع على نحو ما يوضحه الجدول (1):

الجدول (1)

تطور ميزانية الدفاع بالجزائر بعد ثورات الربيع العربي (2011-2015) :

السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	6.8	9.6	11	11.8	13.1

المصدر: لماذا خصصت الجزائر أكبر ميزانية لها منذ الاستقلال للتسلح؟، على الرابط :http://www.france24.com/ar/20140918

(1) Laurence Aïda Ammour**, L'Algérie et Les Crises Régionales :Entre Velléités Hégémoniques et Repli**, *Nouveaux Regards sur Le Sahel*, Groupe de Recherche et D'Information sur La Paix et la Sécurité (GRIP), Bruxelles, Juillet, 2013, p8.

(2) محمد بن أحمد، ميزانية الدفاع في الجزائر تتضاعف 5 مرات خلال 6 سنوات، جريدة الخبر ، 2014/8/28.

و جدير بالذكر أن العديد من التقارير العسكرية الغربية قد أشادت في السنوات الأخيرة بقدرات الجيش الجزائري في أداء مهامه، والاحترافية التي يتميز بها بالمقارنة مع مختلف جيوش المنطقة سواء في شمال إفريقيا أو على مستوى القارة الإفريقية ككل، فحسب تقرير لمركز ألماني " **Bonn International Center for Conversion"** لسنة 2015، احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربياً، وتأتي هذه المكانة التي يتبوأ فيها الجيش الجزائري المرتبة الأولى بعد سنوات من الخبرة القتالية التي اكتسبها سواء ضد المستعمر الفرنسي سواء بعد نجاحه على جميع الأصعدة في كسب رهان كل التحديات التي واجهته بعد الاستقلال وكان قادراً على تأمين الحدود وكسر شوكة الإرهاب الذي هدد الاستقرار في الجزائر. وترجع الأفضلية التي حصل عليها الجيش الجزائري إلى عصرنة المعدات والتجهيزات الدفاعية التي يمتلكها خاصة من أجل مواجهة المخاطر الأمنية في الساحل الإفريقي، والتي تهدد أمن حدود البلاد[1].

ولقد اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية لحماية حدودها من الإرهاب والجريمة المنظمة على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة قائمة على محورين أساسيين، أولهما: يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدولة داخلياً في محاربة ومواجهة هذه المخاطر وثانيهما: على المستوى الخارجي بتدعيم التعاون والتنسيق الأمني والعسكري بين دول المنطقة ووضع آليات واتفاقيات ثنائية إضافة إلى ترقية التعاون على المستوى الإقليمي عن طريق المؤسسات وعلى المستوى الدولي بالتركيز على

[1] A bubakr Diallo , L'Armée de L'Algérie plus Puissante que Celle du Maroc, sur site: http://www.afrik.com/depenses-militaires-le-maroc-20e-pays-mondial-apres-l-algerie-classee-14e

ضرورة المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة المخاطر الأمنية خاصة ظاهرة الإرهاب الدولي[1] هكذا وضعت الجزائر خطة لتحقيق التنسيق الأمني و العسكري مع كل من ليبيا و تونس نتناولها تباعا :

أ) <u>التنسيق الأمني والعسكري مع ليبيا:</u>

لقد أسلفنا أن الجزائر تعتنق عقيدة استراتيجية واضحة مفادها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم تجاوز حدود أراضيها الوطنية، لكن الوضع في ليبيا أثار مخاوف وقلق الجزائر خاصة بعد اختطاف السفير الجزائري في طرابلس، و تزامن ذلك مع جملة الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب وبات الوضع المتردي في ليبيا يلقي بظلاله على أمن الجزائر خاصة بعد حادثة تيقنتورين، الأمر الذي استوجب على الجزائر اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدودها من خلال انتقال الأسلحة والجماعات الإرهابية عبر حدود الدولتين و كانت أبرز تلك التدابير: [2]

- إغلاق الحدود البرية مع ليبيا.
- نشر عدد كبير من القوات الأمنية على الحدود مع ليبيا..
- إعلان حالة الطوارئ في ثلاث محافظات جزائرية على حدودها الجنوبية تحسباً لأي تطورات غير متوقعة.

و ليس بخاف أن الأوضاع التي تعيشها ليبيا تثير قلق الجزائر ذلك أنها تتقاسم 982 كيلومتراً من الحدود معها، ويمكن لعدم الاستقرار في ليبيا أن يزعزع الاستقرار في الجزائر بسبب تدفق اللاجئين على الحدود فضلاً عن تدفق الأسلحة والذخائر

(1) نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، **مجلة السياسة والقانون**، العدد 14، يناير 2016، ص 175.

(2) محمد غربي، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد 7، يوليو 2014، ص32.

من الترسانة الليبية حيث وجود احتمالية أن تكون ليبيا منصة لوجستية للجماعات الإرهابية وكذا أن تكون مركزاً إقليمياً لتهريب الأسلحة [1].

هكذا وقّعت الجزائر مع ليبيا في مارس وأبريل 2012 اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة نظرا لما تشهده من توترات على الحدود المتعلقة باستمرار توغل الإرهابيين والمهربين، وفي أغسطس 2013 قررت الجزائر وليبيا تفعيل لجنة مشتركة، يعتبر الجانب الأمني المحور الرئيسي فيها، إضافة إلى تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة[2]

كما تم توقيع اتفاق ثلاثي بين الجزائر وليبيا وتونس، خلال اجتماع رؤساء حكومات الدول الثلاث في مدينة غدامس الليبية في 2013/01/12، هدف إلى تعزيز القدرات والاجراءات الأمنية على الحدود المشتركة لمواجهة إشكالية الإرهاب والتطرف الاسلامي، ولم يستبعد رؤساء حكومات الدول الثلاث استعمال القوة لتحقيق ما أطلقوا عليه" أمن وطمأنينة سكان المنطقة" [3].

و بناءاً على هذا التنسيق الأمني طلبت الحكومة الليبية في نوفمبر 2014 بشكل عاجل من الجزائر عربات مدرعة وآليات قتالية وصواريخ مضادة للدروع من أجل التعامل مع التهديد الذى تفرضه الجماعات السلفية الجهادية. وقد طلب الرئيس بوتفليقة تقارير أمنية من اللجنة العسكرية التي خوّل لها النظر في طلب الحكومة الليبية للحصول على مساعدات عسكرية من الجزائر حيث ذكرت أن تقديم أسلحة للحكومة الليبية سيعنى بداية لتورط عسكري مباشر في ليبيا. كما حذّرت من وقوع

(1) Report of the Assessment Mission on the Impact of the Libyan crisis on the Sahel Region, United Nations. Security Council January . 2012, p2.

(2) نورالدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، مرجع سابق، ص 178.

(3) المرجع السابق، ص161.

السلاح المطلوب من الجزائر في يد الجماعات السلفية الجهادية، لذلك تحفظ الرئيس بوتفليقة على الطلب الليبي بحجة أن "المساعدات العسكرية يجب أنْ تأتي بعد توافق ليبي داخلي وليس قبله، لأن أي مساعدات ستعني تغليب كفة طرف في الأزمة الليبية على أخرى"[1].

ب) التنسيق الأمني والعسكري مع تونس:

ساهمت عوامل عديدة في تسارع التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر وتونس، **أولها:** أن هشاشة الوضع الأمني وانتشار الفوضى وظهور حركات جهادية على الحدود مع الجزائر ترتب عليه العديد من الهجمات الكبرى في تونس أهمها الاعتداء الإرهابي في منطقة "بنقردان" وهجمات متحف باردو، وهجمات حافلة الحرس الرئاسي والمنتجع السياحي في سوسة، إضافة إلى مقتل ثمانية جنود تونسيين في كمين على يد جماعة مسلحة في جبل الشعانبي على الحدود مع الجزائر[2] ، **وثانيها:** عدم وجود خبرة لدى قوات الأمن التونسية لمواجهة خطر الإرهاب، وثالثها: تفاقم الأحداث في ليبيا حيث أن الجزائر وتونس من أبرز المستهدفين من انهيار الوضع الأمني في ليبيا، وعليه استدعت هذه العوامل الثلاث تصعيد مسألة التنسيق الأمني والعسكري بين تونس والجزائر إلى صدارة اهتمامات البلدين[3].

وعلى الرغم من تحفظ الحكومة الجزائرية على ما يسمى سياسيًا وإعلاميًا الربيع العربي، الا أن التطورات الأمنية التي عرفتها المنطقة جعلت الجزائر تأخذ موقفًا

(1) ليبيا تطلب أسلحة ثقيلة من الجزائر، على الرابط:
http://onaeg.com/?p=2177210

(2) Grégory Chauzal, Sofia Zavagli, **Post-Revolutionary Discontent and Fractionalization in the Maghreb Managing the Tunisia-Libya Border Dynamics;** Netherlands Institute of International Relations Report ,August 2016, p1.

(3) هشام موفق، ما دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس؟، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/4/

إيجابيًا من التحولات في تونس، كما أن موقفها من الصراع بين مختلف القوى التونسية كان إيجابيًا وشجعت الجميع على الحوار ولعبت أحيانًا دور الوسيط، والدليل أن مختلف رموز الحكم في تونس تزور الجزائر وتلتقي مسؤوليها بين الفترة والأخرى. وقد ساهم هذا الود في تعميق العلاقات بين البلدين وتحقيق مزيد من التعاون في هذا الظرف الخطير في المنطقة .كما أن سعي تنظيم الدولة الاسلامية إلى التمدد في تونس دفع إلى تعزيز وتوثيق هذا التعاون الأمني والاستخباراتي اذ تعتبر الجزائر أن تدهور الوضع الأمني في تونس يشكل خطرا عليها وبالتالي على أمنها القومي مما يستوجب التنسيق بينهما[1]

ووفق شواهد رصدها الأمن الجزائري فإن حوالي ستمائة إرهابي داعشي يتحركون على مستوى الثالوث الحدودي الجزائري الليبي التونسي. لذا رفعت الجزائر وتونس من حجم التبادلات اليومية للمعلومات حول النشاط المتزايد لأنصار وعناصر تنظيم داعش الإرهابي على المستوى الحدودي منذ بداية تعرض تونس إلى هجمات إرهابية متواترة خاصة على نطاق الشمال والوسط الغربيين مع ملاحظة أن ضمان أمن الجزائر واستقرار المنطقة كلها وتجنب المخاطر والتهديدات، يعتمد على محورين أساسيين **أولهما** أمني قوامه نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية لتأمين الحدود مع دول الجوار ومنع أي تسلل لعناصر إرهابية ونقل السلاح عبر الحدود و **ثانيهما:** دبلوماسي باعتماد الوساطة التي انتهجتها الجزائر لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وتحقيق المصالحة الوطنية

(1) Moncef Kartas, Sur le Fil **? Le Trafic et l'insécurité à la Frontière Tuniso-Libyenne,** Small Arms Survey, juillet 2014, p25.

بدول الجوار والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب بالتركيز على تبادل المعلومات[1].

هكذا تدخلت الجزائر لتعزيز أمنها، من خلال زيادة قواتها المسلحة على طول الحدود التونسية الجزائرية التي تبلغ 1000 كيلومتر مدعومة بطائرات حربية للنقل وأخرى مقاتلة وطائرات هيلوكوبتر وطائرات بدون طيار لعمليات الاستطلاع، فضلاً عن استخدام نظارات عسكرية متطورة للرؤية الليلية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت في يونيو 2016 عن شراء ثلاث طائرات غولف ستريم جي550 التي يمكنها أن تقوم بمهام مراقبة أطول [2].

و تأكيداً للتنسيق الأمني وقعت الجزائر مع تونس في 28 مايو 2014 اتفاقية تعاون أمني تتضمن إعداد قاعدة بيانات حول أسماء المشتبه بهم من مواطني البلدين الموجودين في ليبيا ومن العائدين منها أو من بؤر التوتر في العراق وسوريا وغيرها. خاصة وأن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن هناك الآلاف من التونسيين والجزائريين المنتمين إلى داعش وبعض التنظيمات الإرهابية الأخرى إلى جانب بعض الخلايا الإرهابية النائمة المتواجدة بتونس والتي تعمل الحكومة على محاربتها عسكريًا وأمنيًا[3]، لذلك أكّد وزير الدفاع التونسي (فرحات الحرشاني) "أن هناك تعاوناً دائماً شبه أسبوعي مع الحكومة الجزائرية فيما يتعلّق بأمور أمن الحدود المشتركة، و أن هذا التعاون يجئ في إطار مقاومة الإرهاب وحماية الأمن الوطني

(1) وحدات في الميدان، مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، **مجلة الجيش**، العدد 619، فبراير 2015، ص3.

(2) الأزمة الليبية ودور الجزائر المحدود، على الرابط:
http://www.libyaalkhabar.com/analysis/10817/

(3) عبدالباسط غبارة، تونس والجزائر: "جدار أمني" ضد الإرهاب، على الرابط:
http://afrigatenews.net/node/120639

للدولتين كما أكّد على تطور مستوى التنسيق الأمني الاستخباراتي مع الجزائر التي ساعدت كثيراً الأجهزة التونسية في مجال مكافحة الإرهاب". [1]

ولعل من أبرز مظاهر التنسيق الأمني تلك المناورات المشتركة بين القوات البحرية التونسية و نظيرتها الجزائرية في 22 نوفمبر 2016 على سواحل مدينة بنزرت الواقعة في أقصى الشمال التونسي حيث أكّدت وزارة الدفاع الجزائرية في إطار هذه التدريبات أنه ولأول مرة يتم انشاء مركز عمليات بحري مشترك بتونس، يضم ضباطاً من البلدين من أجل الإدارة المشتركة لهذه المناورات. وأكّدت أيضا أن هذه المناورات تهدف إلى تحفيز قدرات البلدين على العمل معاً، والردّ إذا تطلب الأمر، على حالة طوارئ ناتجة عن وجود تهديد أو خطر بإمكانه المساس بالأمن البحري في المنطقة الحدودية للبلدين. وتضمنت هذه المناورات القيام بتنفيذ تمرين تكتيكي في البحر، وعمليات المنع البحري، وعمليات بحث وإنقاذ في البحر، وذلك لتدعيم وتطوير التعاون العملياتي بين البلدين في مجالات المراقبة والأمن البحري ومراقبة الحدود البحرية ومكافحة الإرهاب والأعمال غير الشرعية في البحر[2].

كما قامت القوات العسكرية للبلدين ببرمجة مناورات جوية مشتركة تحسبًا لإمكانية تأزّم الأوضاع عبر الحدود، في حال قيام القوى الغربية بتدخل عسكري في ليبيا من أجل محاربة تنظيم داعش، الذي بات يسيطر على مساحات شاسعة من التراب الليبي. وكان هدف هذه المناورات التصدي لتهديدات محتملة من قبل تنظيم الدولة الاسلامية في ليبيا. وقد تركزت في المثلث الصحراوي الواقع في أقصى جنوب الحدود البرية بين تونس والجزائر وليبيا [3].

([1])التعاون بين الجزائر و تونس في إطار محاربة الإرهاب في أعلى مستواه، جريدة الفجر، 2016/11/12،

([2]) القوات البحرية تشارك في «مرجان 2016» بتونس ،جريدة المساء، 2016/11/24،

([3]) محمد الهوازي، جبهة جزائرية تونسية لمواجهة "فزاعة الدواعش"، جريدة الشروق، 2016/3/10،.

و الى جانب المناورات البحرية و الجوية المشتركة حصل الجيش التونسي على دفعة من المساعدات العسكرية الجزائرية، شملت طائرات مقاتلة وصواريخ أرض جو روسية، وتجهيزات عسكرية وذخائر اضافة الى المعدات الحساسة التي نقلت جواً وبعضها نقل عن طريق الشاحنات، وقد وافقت الجزائر على منح الجيش التونسي شحنة من المعدات العسكرية بصفة عاجلة في إطار التعاون والتنسيق الأمني والعسكري بين البلدين لمواجهة زيادة قوة ونفوذ الجماعات الإرهابية في الشريط الحدودي بين البلدين الى جانب تسليم دفعات من معدات روسية متطورة مرتبطة بمكافحة الإرهاب، ككاشفات ألغام وأجهزة مراقبة حرارية على طول الحدود المشتركة، وقد جاءت هذه المساعدات عند تقديم رئيس الحكومة التونسية (مهدى جمعة) طلباً عاجلاً للجزائر من أجل الحصول على أسلحة لمكافحة الإرهاب، حيث أن الجيش التونسي كان بحاجة بصفة عاجلة لصواريخ جو أرض موجهة بالليزر لاستعمالها ضد الجماعات الإرهابية في جبل الشعانبي، وصواريخ قادرة على تدمير الكهوف حيث يختبئ انصار داعش [1].

ويشار الى أن التنسيق الأمني المشترك بين البلدين أثمر في عديد المناسبات عن القيام بعمليات نوعية تمثلت في القضاء على عناصر إرهابية تنشط على الحدود بين البلدين، أخرها القضاء على 11 عنصراً من المجموعة الإرهابية المتحصنة بجبل الطوايل بمعتمدية قبلاط من ولاية باجة القريبة على الحدود التونسية مع الجزائر، فضلاً عن العثور على أسلحة وكميات مواد لصنع المتفجرات، وأكّدت تقارير إعلامية تونسية بأن الجيش الجزائري كان له الدور الأساسي في النجاح الذي تحقق مؤخراً على حساب الجماعات المسلحة، مشيرةً إلى الخبرة الطويلة للجيش

(1) طائرات وصواريخ جزائرية قديمة للجيش التونسي ،جريدة الشروق، 2014/08/03.

الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب التي ساهمت في التحكم في الوضع على الحدود الشرقية للبلاد[1].

ج) التنسيق الأمني والعسكري مع مصر:

يهدف التنسيق الأمني والعسكري بين الجزائر ومصر الى خلق استراتيجية موحدة لمواجهة الإرهاب في ليبيا، خاصة في ظل تضرر البلدين من خطر الجماعات الإرهابية في ليبيا، فبالنسبة للجزائر شكّل الاعتداء على المنشأة الغازية تقنتورين نقطة تحول في تعامل الجزائر مع الأزمة في ليبيا، وبالنسبة لمصر ولدت عملية اختطاف الرهائن المصريين في ليبيا وقتلهم من قبل داعش رغبة في تشكيل تحالف عربي لمواجهة الإرهاب من خلال الإعتماد على ألية أخرى تتعلق بالتنسيق الثنائي بين دول جوار ليبيا خاصة الجزائر ومصر.

بذلك زار عبد الفتاح السيسي الجزائر في يونيو 2014، وقد اختار أن تكون الجزائر وجهته الأولى في أول زيارة خارجية له منذ انتخابه رئيساً، حيث شكّل التنسيق الأمني محوراً رئيسياً في هذه الزيارة من أجل مواجهة الوضع المتدهور في ليبيا، وسيطرة الجماعات المتشددة على مساحات واسعة من البلاد، وخروجها في كثير من الأحيان عن سيطرة الدولة وتهديدها لدول الجوار[2]. وقد أكد عبد الفتاح السيسي لدى وصوله الجزائر أن الهدف من الزيارة هو الاستفادة من جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب، مشيرًا إلى أن زيارته للجزائر تهدف إلى "إطلاق تفاهم حقيقي ورؤية مشتركة للمصالح والقضايا والتحديات المشتركة بين مصر والجزائر والمنطقة". وتابع "هناك علاقات وموضوعات استراتيجية مشتركة بين مصر

(1) تعزيز الاستراتيجية الأمنية المشتركة على الشريط الحدودي الجزائري التونسي، على الرابط:
http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150628/45051.html

(2) مثنى المبارك، السيسي في الجزائر.. تعاون وتنسيق أمني، على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/670976/

والجزائر وكذا قضايا كثيرة تحتاج من الجزائر ومصر العمل سوياً وهذه الزيارة جاءت للتأكيد على ذلك والشروع للعمل فيها خلال الأيام القادمة". وكان السيسي قد أكّد أنه يسعى إلى "تفاهم حقيقي ورؤية مشتركة للمصالح والقضايا والتحديات بين مصر والجزائر موضحاً التطرق إلى قضايا كثيرة مع المسؤولين في الجزائر منها الوضع في ليبيا وهي دولة جارة لكل من مصر والجزائر[1].

بناءاً على ما سلف وقّعت الجزائر ومصر في مارس 2016 على اتفاقية تفاهم للتعاون في المجال الأمني ، بحضور وزير الداخلية الجزائري (نورالدين بدوي)، ونظيره المصري مجدي عبدالغفار، لتحديد آليات التعاون بين وزارتي الداخلية في البلدين، من خلال وضع إطار قانوني كفيل بضمان تعاون فعّال في المجال الأمني، يمكنهما من مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة خاصة في ظل تصاعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب مع التأكيد على أن الغرض من هكذا اتفاقيات هو تبادل المعلومات والخبرة والتنسيق لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي الذي يمثل خطراً على المنطقة الغربية لمصر والشرقية للجزائر"[2].

ثالثا: تقديم المساعدات لدول الجوار

لقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم دول الربيع العربي إلى الشعور بخيبة الأمل والإحباط خاصة لدى الشباب العربي، هذا الوضع شكّل خطراً على عملية التحول الديمقراطي، اذ على الرغم من نجاح تونس في عملية الانتقال السياسي، بعد المصادقة على الدستور عام 2014، وانتخاب حكومة دائمة، فإن

([1]) المرجع السابق.

([2]) خلدون مظلوم، مصر والجزائر توقعان "مذكرة تفاهم" لتعزيز وتطوير التعاون الأمني، على الرابط:
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=17388

ذلك لم يرافقه انتقال اقتصادي نحو أرقام اقتصادية أفضل، وشهدت السنوات الخمس الماضية دخول الاقتصاد المحلي في أزمة ركود لم تتجاوز فيها نسبة النمو 1%، بل وصلت في بعض الأحيان الى مرحلة الانكماش بمعنى إن الوضع الاقتصادي في تونس ما بعد الثورة لم يستجب لتطلعات الشباب الذي خرج أيام الثورة مطالباً بالتشغيل والتنمية.

و يذكر أن من الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيسياً للاقتصاد التونسي بفعل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد(راجع الجدول(2)

الجدول (2)

بعض مؤشرات الوضع الاقتصادي في تونس بعد ثورة الياسمين

السنة	2012	2013	2014	2015
النمو الاقتصادي	3.7	2.4	2.3	3.0
المديونية	40.1	40.9	43.7	52.7
البطالة	16.7	15.3	15.0	15.2
الاستثمار	21.9	20.3	19.2	19.1

المصدر: إحصائيات صادرة عن البنك المركزي التونسي، وإحصائيات وزارة المالية التونسية.

و بناءاً على ما سلف قدمت الجزائر مساعدات مالية الى تونس للخروج من أزمتها الراهنة، بقيمة 100 مليون دولار عام 2011 لدعم اقتصاد تونس بعد الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس السابق بن علي، وكان الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة قد أعلن عن هذه المساعدة خلال الزيارة التي قام بها الوزير الأول التونسي آنذاك الباجي قايد السبسي إلى الجزائر في 16 مارس 2011 [1]، كما وقّع الرئيس الجزائري في 14سبتمبر2014 مرسوماً يتضمن المصادقة على البروتوكول المالي بين الجزائر وتونس، الموقع في 4 مايو 2014. وكانت تونس والجزائر قد وقعتا بمناسبة زيارة أدّاها رئيس الحكومة التونسية (مهدي جمعة) يومي 3 و4 مايو 2014 إلى الجزائر على ثلاث اتفاقيات في مجال التعاون المالي، حيث تم منح تونس بموجب الاتفاقية الأولى وديعة مالية بقيمة 100 مليون دولار للبنك التونسي لمساعدة تونس على تجاوز الأزمة المالية التي تعيشها، والاتفاقية الثانية تتعلق بموافقة الرئيس الجزائري على منح تونس قرضاً مالياً بقيمة 100 مليون دولار.كما نصت الاتفاقية الثالثة على تصديق بوتفليقة على منح مساعدة مالية غير قابلة للاسترداد بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. وتسعى الجزائر من خلال منح المساعدة المالية الى تونس إلى مساعدة جارتها الشرقية على تجاوز متاعب مالية تعاني منها نتيجة تداعيات الأزمة السياسية فيها. و قد اعتبر وزير خارجية تونس (منجي حامدي) في تصريح للتلفزيون الجزائري أن الاتفاقيات الموقعة "تأكيد قوي على

(1) L'Algérie Accorde une Aide Financière de 100 Millions de Dollars à la Tunisie, sur site :
http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?temp=1&t=520&a=23963

وقوف الجزائر إلى جانب شقيقتها تونس، ودعمها الكامل لها في هذا المسار الانتقالي وفي هذه المرحلة الهامة من تاريخها" ([1]).

فضلا عن ذلك تساعد الجزائر في تسهيل تدفق السياح الجزائريين إلى تونس، حيث أكّد (باسم الورتاني)، ممثل ديوان السياحة التونسي في الجزائر، أن 1.5 مليون جزائري دخلوا تونس سنة 2015، لقضاء إجازات الصيف في خطوة حدّت من أزمة السياحة في ظل غياب مواطني السوق الأوروبية. حيث عانت تونس تراجعاً في قطاع السياحة بسبب الهجمات الإرهابية التي كانت تستهدف السياح الأجانب ففي مارس 2015 استهدف هجوم إرهابي سياحاً أجانب كانوا بصدد زيارة المتحف الوطني في باردو بالعاصمة تونس، ما خلف 22 قتيلاً و45 جريحاً واحتجاز حوالي 200 سائح وفي يونيو من العام ذاته أسفرت عملية إرهابية في فندق "إمبريال مرحبا" بالمنطقة السياحية بمدينة سوسة شرقي تونس، عن مقتل 38 سائحاً أجنبياً، وفي نوفمبر قتل 12 من الحرس الرئاسي في تفجير انتحاري لحافلة لهم في تونس العاصمة[(2)].

وبالنسبة لليبيا لم تقم الجزائر بتقديم مساعدات مالية ، بل قدمت مساعدات انسانية خاصة لتلك المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود الجزائرية بسبب تزايد الاحتياجات في ليبيا بشكل ملحوظ حيث يعيش المواطنون حياة صعبة ، فبعد قرار غلق الحدود مع ليبيا سنة 2013 ، عقب حادثة "منشأة إنتاج الغاز تيقنتورين" قامت الجزائر بفتح الحدود عام 2014 بشكل استثنائي أمام الحالات المرضية و الانسانية الراغبة في دخول الجزائر ، كما قامت بإغاثة العائلات بتقديم 350 طن من المواد

([1]) قروض ومساعدات جزائرية لتونس بربع مليار دولار، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/5/4/

([2]) خيرة لعروسي، 1.2 مليون سائح جزائري زاروا تونس خلال الصيف ،جريدة الخبر ، 2016/10/04،.

الغذائية (ارز و دقيق و زيت و حليب أطفال [1] ، وكذلك في عام 2015 ارسلت الجزائر 70 طنا من المواد الغذائية والطبية، كمساعدة إنسانية عاجلة، لسكان مدينتي "غات" و"غدامس"، إثر صعوبة وصول المواد التموينية إليها، بسبب القتال الدائر في ليبيا[2]، و في عام 2016 قدمت الجزائر 18 طنا من الأدوية، و12 طنا من المواد الغذائية وجهت للشعب الليبي من أجل التخفيف من معاناته في ظل الأوضاع العصيبة التي تمر بها البلاد حيث تسجل المدن الحدودية الغربية لليبيا قصوراً كبيراً في المجال الصحي مما دفع بالجزائر، إلى فتح حدودها بالمنطقة لدخول المرضى الليبيين للعلاج في مستشفيات محافظة إيليزي على الحدود مع ليبيا[3]

كما قدمت السلطات الجزائرية في بداية 2017 مساعدة إنسانية قوامها 30 طن من المواد الغذائية موجهة لسكان ليبيا القاطنين في الحدود مع الجزائر، زيادة على 20 ألف لتر من الوقود موجهة لمستشفيات تعاني صعوبات بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. إضافة إلى أدوية ومواد صيدلانية وحليب للأطفال[4] .

مما سبق يتضح أن الجزائر كانت مسرحاً لانعكاسات مباشرة على أمنها القومي و أوضاعها الداخلية من جراء ثورتي ليبيا و تونس على وجه التحديد، و ان هذه

([1])كريم شنقيطي، أول شحنة من المساعدات الجزائرية تعبر الحدود باتجاه ليبيا، جريدة الخبر، 2014/12/24

(2)الجزائر ترسل 70 طناً من المساعدات الإنسانية لمدن جنوب غربي ليبيا، على الرابط:
http://www.raialyoum.com/?p=290244

([3]) Davide Padoa . L'Algérie Envoie de L'aide Humanitaire en Libye , Sur Site :
http://rmbuzz.com/2016/11/lalgerie-envoie-de-laide-humanitaire-en-libye/

([4]) Algeria donates humanitarian aid to Libya, From Site:
http://en.aps.dz/algeria/16777-algeria-donates-humanitarian-aid-to-libya

الانعكاسات تطلبت منها التحرك على محاور ثلاث: دعم آلية الحوار، التنسيق الأمني و تقديم المساعدات للجارتين ليبيا و تونس تحديداً.

خاتمة :

يمكن القول أن موجة الثورات العربية 2011 خاصة في منطقة شمال افريقيا كانت لها انعكاساتها المباشرة على صياغة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ، حيث أدركت الجزائر ضرورة التكيف مع معطيات المرحلة الجديدة التي أفرزتها البيئة الإقليمية وبالتالي تجنب سياسة الانعزال والحياد انتقالاً الى سياسة مواجهة مردودات هذه المرحلة. مما اقتضى إعادة تأسيس سياسة خارجية تحسن التفاعل مع الأحداث وتكون محور تحرّكها باتّجاه بيئتها الخارجية، وبشكل خاص الجوار الاقليمي الحامل للعديد من التهديدات التي تستهدف المصالح الحيوية للدولة الجزائرية و في صدارتها أمنها القومي .

واستخلاصاً للحقائق والوقائع التي تم تناولها في متن الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

1. مثلت الثورات العربية مختبراً حقيقيا لإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في منطقة شمال افريقيا، فقد تخوفت الجزائر من دمقرطة المنطقة وصعود الاسلاميين كما استغرقها هاجس تفادي سيناريو مماثل في الجزائر، على نحو حال بينها وبين طرح مبادرات حاسمة تكون في مستوى التحديات القائمة أثناء ثورات الربيع العربي، خشية اتساع رقعة الشطرنج لتضم الجزائر كدولة لازالت تحتمي بالشرعية الثورية كغطاء يضمن ديمومة السلطة السياسية القائمة دون غيرها، وكذلك تخوفاً من أن تنطبق نظرية الدومينو على المشهد السياسي والاجتماعي الجزائري، وتكون

تبعات سقوط أحجار الدومينو سقوط سلطة سياسية لازالت تعايش تحدّيا كبيرا أمام ما تعانيه الجزائر من تقشّف مالي وأزمات اجتماعية واقتصادية.

2. بالرغم من الوضع الأمني المتدهور والتهديدات الخارجية غير المسبوقة لأمن واستقرار الجزائر بسبب الاضطرابات التي تعانيها الدول المجاورة وزعزعة الاستقرار فيها كتونس وليبيا لم يساهم في أن تتبنى الجزائر خيار التدخل عبر الحدود من أجل التصدي للتهديدات في الدول المجاورة.
3. تقف الجزائر إلى جانب نهج عدم التدخل وتروج لحل الأزمات في المنطقة من خلال حلول سياسية عن طريق التفاوض بدل التدخل العسكري، حيث أن تدخّلاً متسرعاً يتجاهل الديناميكيات المحلية المعقّدة يمكن أن يزيد الإنقسامات في البلاد، خاصة عند عدم مراعاة إختلاف المصالح والمواقف السياسية لمختلف الأطراف الفاعلة المعنيّة ومعظمها تحرّكها الديناميكيات الإجتماعية والسياسية والإيديولوجية المعقدة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. طارق عاشور، الاصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 37، 2013.

2. محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية بين الاستمرار والتغير، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 48، 2015.

3. محمد غربي، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد 7، يوليو 2014.

4. وحدات في الميدان، مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، **مجلة الجيش**، العدد 619، فبراير 2015.

5. نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، **مجلة السياسة والقانون**، العدد 14، يناير 2016.

6. معتز سلامة، المواقف العربية من ثورة 25 يناير، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 57، 2011.

7. مرسوم رئاسي رقم 16-01، مؤرخ في 7مارس 2016، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 14،2016.

8. أميرة محمد عبدالحليم، **تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادى التورط العسكري**، جريدة الأهرام، 2015/01/13.

9. **بوتفليقة يُجدد دعم الجزائر للثورة التونسية**، جريدة صوت الأحرار، 2012/01/14.

10. بوعلام غمراسة، **الثورات العربية تربك السياسة الخارجية للجزائر** ،جريدة الشرق الأوسط ، 31 /2011/12.

11. جميلة شعير، **الجزائر تعرب عن تمسكها بالعلاقات التاريخية مع مصر** ،جريدة الشروق،2011/02/12.

12. خيرة لعروسي، **1.2 مليون سائح جزائري زاروا تونس خلال الصيف** ،جريدة الخبر، 2016/10/04.

13. كريم شنقيطي، **أول شحنة من المساعدات الجزائرية تعبر الحدود باتجاه ليبيا**، جريدة الخبر، 2014/12/24.

14. محمد الهوازي، **جبهة جزائرية تونسية لمواجهة "فزاعة الدواعش"**، جريدة الشروق، 2016/3/10.

15. محمد بن أحمد، **ميزانية الدفاع في الجزائر تتضاعف 5 مرات خلال 6 سنوات**، جريدة الخبر، 2014/8/28.

16. مصطفى بوطورة، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة**، جريدة صوت الأحرار، 2016/06/26.

17. **طائرات وصواريخ جزائرية قديمة للجيش التونسي** ،جريدة الشروق، 2014/08/03.

18. **القوات البحرية تشارك في «مرجان 2016» بتونس** ،جريدة المساء، 24 /2016/11.

19. **وصف موقف الجزائر من الثورات العربية بأنه مسؤول**، جريدة النصر، 2011/12/05.

20. **الأمم المتحدة تبارك دور الجزائر في حل الأزمة الليبية**، جريدة المشوار السياسي ، 2015/06/06.

21. **الجزائر: يجب أن تكون دول جوار ليبيا طرفًا في حل الأزمة**، جريدة الدستور ، 2016/12/19.

22. **التعاون بين الجزائر و تونس في إطار محاربة الإرهاب في أعلى مستواه**، جريدة الفجر، 2016/11/12.

23. الحسن عاشي، **ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار**، مجلة السياسة الدولية، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3150.aspx

24. خلدون مظلوم، **مصر والجزائر توقعان "مذكرة تفاهم" لتعزيز وتطوير التعاون الأمني**، على الرابط:

http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=17388

25. عبدالباسط غبارة، **تونس والجزائر: "جدار أمني" ضد الإرهاب**، على الرابط:
http://afrigatenews.net/node/120639
26. مثنى المبارك، **السيسي في الجزائر.. تعاون وتنسيق أمني**، على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/670976/
27. هشام الموفق، **ارتفاع الأسعار يلهب الشارع الجزائري**، على الرابط
/: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/1
28. هشام موفق، **ما دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس؟**، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/4
29. **الجزائر ترسل 70 طناً من المساعدات الإنسانية لمدن جنوب غربي ليبيا**، على الرابط:
http://www.raialyoum.com/?p=290244
30. **الجزائر تؤيد دعوة الاتحاد الإفريقي إلى حوار جامع مع ليبيا**، على الرابط:
http://www.panapress.com
31. **الجزائر تؤكد على موقفها الثابت برفض التدخل الخارجي لحل الأزمة الليبية**، على الرابط:
http://www.raialyoum.com/?p=616645
32. **الأزمة الليبية ودور الجزائر المحدود**، على الرابط:
http://www.libyaalkhabar.com/analysis/10817/
33. **تعزيز الاستراتيجية الأمنية المشتركة على الشريط الحدودي الجزائري التونسي**، على الرابط:
http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150628/45051.html
34. **قروض ومساعدات جزائرية لتونس بربع مليار دولار**، على الرابط

: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/5/4/

35.**ليبيا تطلب أسلحة ثقيلة من الجزائر**، على الرابط:

http://onaeg.com/?p=2177210

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Laurence Aïda Ammour, **L'Algérie et Les Crises Régionales :Entre Velléités Hégémoniques et Repli**, *Nouveaux Regards sur Le Sahel*, Groupe de Recherche et D'Information sur La Paix et la Sécurité (GRIP), Bruxelles, Juillet, 2013.

2. Louisa Dris-Aït Hamadouche , **L'Algérie Face au Printemps Arabe** : Politiques Méditerranéennes , N°81, 2012.

3. Moncef Kartas **, Sur le Fil ? Le Trafic et l'insécurité à la Frontière Tuniso-Libyenne**, Small Arms Survey, juillet 2014.

4. Edward McAllister **Immunity to the Arab Spring? Fear, Fatigue and Fragmentation in Algeria**?, New Middle Eastern Studies, N3. 7 January 2013.

5. Frederic Volpi, **Algeria Versus the Arab Spring, Journal of Democracy,** Volume 24, Number 3, July 2013.

6. Gregory Chauzal , Sofia Zavagli, **Post-Revolutionary Discontent and Fractionalization in the Maghreb Managing the Tunisia-Libya Border Dynamics**; Netherlands Institute of International Relations Report ,August 2016.

7. Report of the Assessment Mission on **the Impact of the Libyan crisis on the Sahel Region,** United Nations. Security Council January . 2012.

8. Abubakr Diallo **, L'Armée de L'Algérie plus Puissante que Celle du Maroc** ,sur site:
http://www.afrik.com/depenses-militaires-le-maroc-20e-pays-mondial-apres-l-algerie-classee-14e

9. Davide Padoa . **L'Algérie Envoie de L'aide Humanitaire en Libye** , Sur Site :
http://rmbuzz.com/2016/11/lalgerie-envoie-de-laide-humanitaire-en-libye/

10. Jean-François Daguzan, **Chaos en Libye: Mais Que Fait (et que veut) l'Algérie** ?, sur site :
http://www.atlantico.fr/decryptage/ 2645385.html

11. **L'Algérie Accorde une Aide Financière de 100 Millions de Dollars à la Tunisie**, sur site :
http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?temp=1&t=520&a=23963

12. **Algeria donates humanitarian aid to Libya**, From Site:
http://en.aps.dz/algeria/16777-algeria-donates-humanitarian-aid-to-libya